تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء
لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد
منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه
مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه
اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك
الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون اى من يوجد له حقيقة العلم ومن
لا يوجد وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه كالاصل لما تقدم ثم ان السكاكى ذكر فى بحث افادة
اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم
حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع
تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه
قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى
يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق
فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف
باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم
من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين
البرهانى افاد المقام او الفعل ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم
فى افراد الفعل للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطى ح يفعل الاعطاء

دفعا

وقف

فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة
لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم تنافى كون الغرض الثبوت او النفى
مطلقا اى من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا
فى الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم فى هذا
المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحترى فى المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده
وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا ونصب عطف على يدرك
اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه
نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص
ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره وكذا بادعاء الملازمة
بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فابصرها كل راء وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا تلك الآثار ولا يسمع
الواعى الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففى ترك المفعول والاعراض
عنه اشعار بان فضايله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفى فيها مجرد ان يكون ذو سمع
وذو بصر حتى يعلم انه متفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره
والا اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله

وقف

Copyright © King Saud University